

تكامل مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني مع متطلبات إعادة الاعمار في ليبيا 2024

أ. إسماعيل فرج الذويبي*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Integrating the outcomes of technical and technical education and training with the requirements of reconstruction in Libya 2024

Ismail Faraj Al-Dhuwaibi^{1*}

¹Political Science, Economy, Islamic Asmariya, Zliten, Libya

*Corresponding author:

ismaildawibi@gmail.com

Received: July 30, 2024

Accepted: November 15, 2024

Published: December 17, 2024

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع تحليل واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتقييم مدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات إعادة الإعمار في البلاد بعد سنوات الصراع والاضطرابات، حيث يعتبر التعليم والتدريب التقني والفني أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة على المهارات اللازمة لإعادة البناء والتطوير، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتقييم مدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار، كما تسعى إلى الكشف عن أوجه القصور والتحديات التي تواجه هذا القطاع، وطرح استراتيجيات وآليات مقترحة لتطويره بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة في ليبيا، والنتائج تشير إلى وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وبين متطلبات إعادة الإعمار في البلاد، مما يتطلب إجراء تغييرات جذرية في برامج التدريب والمناهج التعليمية لتلبية هذه الاحتياجات، كما تؤكد على ضرورة تعزيز التكامل بين قطاعات التعليم والتدريب التقني والفني وقطاعات إعادة الإعمار من خلال آليات وحلول محددة.

الكلمات المفتاحية: التعليم والتدريب، إعادة الإعمار، تكامل، متطلبات، قطاع خاص

Abstract:

This research paper addresses the topic of analyzing the reality of technical and technical education and training in Libya and evaluating the suitability of its outputs to the needs of reconstruction in the country after years of conflict and turmoil, as technical and technical education and training is considered one of the basic pillars for achieving this goal due to the vital role it plays in preparing a qualified and trained workforce. The skills needed for reconstruction and development, This paper aims to analyze the reality of technical and vocational education and training in Libya and evaluate the suitability of its outputs to the needs of the labor market and the requirements of reconstruction. It also seeks to reveal the shortcomings and challenges facing this sector, and to present proposed strategies and mechanisms for

its development in accordance with the requirements of the current stage in Libya. The results indicate that there is a large gap between the outcomes of technical and technical education and training in Libya and the requirements for reconstruction in the country, which requires radical changes in training programs and educational curricula to meet these needs. They also confirm the need to enhance integration between the technical and technical education and training sectors and the reconstruction sectors. Through specific mechanisms and solutions.

Keywords: Keyword, Education and training, reconstruction, integration, requirements, private sector.

المقدمة:

تتناول هذه الورقة موضوع إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في ليبيا بعد سنوات الصراع والاضطرابات ويعتبر التعليم والتدريب التقني والفني أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة على المهارات اللازمة لإعادة البناء والتطوير، ويسعى هذا البحث إلى تحليل واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتقييم مدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار، كما يسعى إلى الكشف عن أوجه القصور والتحديات التي تواجه هذا القطاع، وطرح استراتيجيات وآليات مقترحة لتطويره بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة لليبيا، وفي هذا السياق سيتم استعراض التجارب الدولية الناجحة في مجال موازنة التعليم والتدريب مع إعادة الإعمار، والاستفادة منها في صياغة الحلول المناسبة للبلاد، كما سيتم التطرق إلى دور الجهات المعنية (الحكومة، القطاع الخاص، مؤسسات التدريب) في توفير التدريب المناسب لإعادة الإعمار.

إشكالية البحث:

كيف يمكن تعزيز التكامل بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني مع متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وما مدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل؟
2. ما هي المتطلبات الأساسية لمرحلة إعادة الإعمار في ليبيا والدور المطلوب من المهارات التقنية والفنية؟
3. ما هي أوجه القصور والتحديات التي تحول دون تلبية مخرجات التعليم والتدريب لمتطلبات إعادة الإعمار؟
4. ما هي الاستراتيجيات والآليات المقترحة لتطوير التعليم والتدريب التقني والفني لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا؟
5. ما هو دور الجهات المعنية (الحكومة، القطاع الخاص، مؤسسات التدريب) في توفير التدريب المناسب لإعادة الإعمار؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وبين متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا، مما يتطلب إجراء تغييرات جذرية في برامج التدريب والمناهج التعليمية لتلبية هذه الاحتياجات.

أهداف البحث:

1. تحليل واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتقييم مدى ملاءمة مخرجاته للسوق.
2. تحديد الاحتياجات الأساسية لمرحلة إعادة الإعمار في ليبيا والدور المطلوب من المهارات التقنية والفنية.
3. الكشف عن أوجه القصور التي تحول دون تلبية مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات إعادة الإعمار.
4. اقتراح استراتيجيات وآليات لتطوير التعليم والتدريب التقني والفني لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار.
5. تحديد دور الجهات المعنية في توفير التدريب المناسب لإعادة الإعمار.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من حاجة ليبيا الملحة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والفني لتلبية احتياجات إعادة الإعمار في البلاد حيث أن إيجاد التوافق والتكامل بين مخرجات التعليم والتدريب وبين متطلبات سوق العمل سيساهم في تسريع وتيرة إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على موازنة مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني مع متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا.

الحدود المكانية: ينحصر البحث في دراسة حالة ليبيا.
الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الحالية وما يتطلع إليه المستقبل القريب فيما يخص إعادة الإعمار.
منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تسهم في تحقيق أهداف الدراسة وتعتمد منهجية البحث على أسلوب بحث ومراجعة الأدبيات والدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

دراسات سابقة:

1. دراسة مجلس التخطيط الوطني (2012) السياسات الاقتصادية الوطنية، الإطار العام لمراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية والسياسات الاقتصادية المقترحة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة.. ملخص: الإطار العام لمراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية، تحليل البيئة الاقتصادية الليبية وتحديد التحديات والفرص وتقييم السياسات الاقتصادية الحالية وأثرها على الاقتصاد ووضع إطار عام للسياسات الاقتصادية المستقبلية، أما السياسات الاقتصادية المقترحة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة، فهي إصلاحات هيكلية في الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة وسياسات مالية وتجارية داعمة لبيئة الأعمال والاستثمار وسياسات نقدية وائتمانية لضبط الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وبرامج لبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوصيات والمقترحات لتنفيذ هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، بشكل عام تهدف الدراسة إلى وضع إطار متكامل للسياسات الاقتصادية الوطنية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة.

2. دراسة البنك الدولي (2016) تقرير ليبيا: شراكة القطاع العام والخاص ضرورة لتوظيف الشباب والنساء، مجموعة البنك الدولي.. ملخص: الهدف الرئيسي للتقرير هو التركيز على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا للمساعدة في إيجاد فرص عمل للشباب والنساء، وأن معدل البطالة في ليبيا مرتفع بشكل خاص بين الشباب والنساء مما يعد تحديًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية، ويوصي البنك الدولي بأن تركز الحكومة الليبية على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، والتقرير يؤكد على أهمية إنشاء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتطوير الكفاءات والمهارات اللازمة لتوظيف الشباب والنساء، ويقترح التقرير عددًا من المبادرات المحددة مثل البرامج التدريبية والحاضنات المشتركة لتعزيز ريادة الأعمال وفرص العمل للفئات المستهدفة، ويؤكد التقرير على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي المفتاح لخلق فرص عمل مستدامة في ليبيا وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- دراسة الأمم المتحدة الاسكوا (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.. ملخص: تتناول الدراسة الواقع الاقتصادي في ليبيا والتحديات التي يواجهها وتستشرف الآفاق المستقبلية، تعتبر هذه الدراسة جزءًا من مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.. الواقع الاقتصادي في ليبيا: الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، ثمة تحديات عديدة تواجه الاقتصاد الليبي، أبرزها اعتماده المفرط على النفط وضعف القطاعات الأخرى، معدلات البطالة والتضخم مرتفعة، والمؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تدهورًا في السنوات الأخيرة، التحديات الاقتصادية: هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد وضعف القطاعات غير النفطية، التذبذب في إيرادات النفط والغاز وتأثيره على الاقتصاد ككل، التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أثرت سلبًا على الاقتصاد، ضعف البنية التحتية وغياب التنمية المتوازنة بين المناطق، الآفاق المستقبلية: ضرورة التنوع الاقتصادي والتركيز على القطاعات غير النفطية، الحاجة إلى إصلاحات هيكلية وتطوير السياسات الاقتصادية، أهمية توفير بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا (نظام - مخرجات - احتياجات)

التعليم والتدريب التقني والفني هو نوع من أنواع التعليم والتدريب الذي يركز على إكساب الطلاب والمتدربين المعارف والمهارات العملية والتطبيقية في مجالات محددة بهدف إعدادهم للعمل في حقول ووظائف تقنية وفنية (ويتميز) هذا النوع من التعليم والتدريب بالتركيز على التدريب العملي والتطبيقي بجانب الجانب النظري لإكساب الطلاب والمتدربين المهارات اللازمة لممارسة المهن والحرف المختلفة، والتنوع في المجالات والتخصصات التقنية والفنية مثل الهندسة والصناعات والحرف اليدوية والزراعة والطب المساعد وغيرها، والربط الوثيق بين التعليم والتدريب وبين سوق العمل والاحتياجات الفعلية للمؤسسات والشركات من الكفاءات المؤهلة تقنياً وفنياً، والتحديث المستمر للمناهج والبرامج التدريبية لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في مختلف المجالات، وتنوع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني مثل الكليات التقنية والمعاهد الفنية والمراكز التدريبية المتخصصة، (ويهدف) التعليم والتدريب التقني والفني إلى إعداد كوادر مؤهلة قادرة على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتلبية احتياجات سوق العمل من الفنيين والمهنيين المدربين على أعلى مستوى.

1.1 نظام التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا:

مؤسسات التعليم والتدريب في ليبيا تواجه الكثير من العقبات التي تقف حجر عثرة ضد جاهزية الطلاب والايدي العاملة من امكانية توفير متطلبات سوق العمل المستقبلية، وقدرته على تحقيق الطموحات بالابتكار وريادة الاعمال ومن

أكثر (الصعوبات) الآنية هي: ضعف موازنة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الناهضة، والانتحاق بالتخصصات العلمية غير المطلوبة بسوق العمل وكذلك قلة الخبرة التدريبية والتطبيقية في الأعمال المطلوبة، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأيدي العاملة المحلية وخاصة بين الشباب رغم توفر الوظائف للعمالة الأجنبية الوافدة.

1.1.1 المجلس الاستشاري للتعليم التقني والفني والمهني:

أنشأ أولاً بقرار من مجلس الوزراء رقم 193 سنة 2015 ثم اعتمده قانون تنظيم التعليم التقني والفني والمهني رقم 21 سنة 2023 في المادة السابعة وأصبح (مجلس دائم) يهدف بحسب المادة الثامنة لهذا القانون إلى: "المساهمة في رسم السياسات العامة لمنظومة التعليم التقني والفني والمهني وتطويره وتحسين مستواه، بما يسهم في تلبية احتياجات الدولة وسوق العمل من الموارد البشرية المتخصصة ذات الكفاءة العالية في مختلف المجالات وفقاً للاستراتيجية العامة للمجتمع، والمواءمة بين مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني من جهة وقطاعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة التي تمثل سوق العمل من جهة أخرى.. المساهمة في رسم السياسات العامة لمنظومة التعليم التقني والفني والمهني وتطويره وتحسين مستواه، بما يسهم في تلبية احتياجات الدولة وسوق العمل من الموارد البشرية المتخصصة ذات الكفاءة العالية في مختلف المجالات وفقاً للاستراتيجية العامة للمجتمع، والمواءمة بين مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني من جهة وقطاعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة التي تمثل سوق العمل من جهة أخرى". (المجمع القانوني الليبي)

2.1.1 وزارة التعليم التقني والفني والمهني:

تأسست أولاً بقرار رقم 88 لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري بتاريخ 19 - 5 - 2021 وجهة الإصدار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية، ثم صدر (قانون رقم 21 - 2023) بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني في 17-7-2023 وقد نصت (المادة العاشرة) فيه على أن: "تتولى الوزارة المختصة دون غيرها إدارة شؤون التعليم التقني والفني والمهني، والإشراف على كافة مؤسساته العامة والخاصة، بمختلف مستوياتها ومراها، ولها حق التفويض والإشراف التربوي والفني للتأكد من أداء تلك المؤسسات وفقاً للمعايير والتشريعات النافذة". (المجمع القانوني الليبي)

3.1.1 الأكاديمية الوطنية للتعليم التقني:

ينص الفصل الثالث في (المادة الرابعة عشر) من قانون 21 لتنظيم التعليم التقني والفني والمهني على أن: "الأكاديمية الوطنية للتعليم التقني هي مؤسسة علمية تنشأ لغرض الدراسات العليا والدقيقة في المجال التقني، وتسعى إلى تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع عبر تخريج مؤهلات عليا معدة علمياً وتقنياً في مختلف التخصصات، وتسعى كذلك إلى تنمية القدرات العلمية والتقنية والاهتمام بالبحث العلمي وربط الدراسات العليا بمعالجة المشاكل التقنية وتطوير مؤسسات سوق العمل". (المجمع القانوني الليبي)

4.1.1 الكليات التقنية:

ينص الفصل الرابع في (المادة الثامنة عشر) من القانون رقم 21 - 2023 على أن: "الكليات التقنية هي مؤسسات علمية تنشأ لغرض التعليم التقني العالي ومدة الدراسة بها لا تقل عن ثمان فصول دراسية أو أربع سنوات دراسية وتمنح درجة البكالوريوس التقني، وكذلك تمنح الكليات المأذون لها ببدء برنامج الدراسات العليا (الماجستير - الدكتوراه) وفقاً لشروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون". (المجمع القانوني الليبي)

5.1.1 المعاهد التقنية العليا:

ينص الفصل الخامس في (المادة السادسة والعشرين) من القانون رقم 21 - 2023 على أن: "المعاهد التقنية العليا هي مؤسسات علمية تنشأ لغرض التعليم التقني العالي، ومدة الدراسة بها لا تقل عن ستة فصول، وتمنح درجة الدبلوم التقني العالي، ويمكن لخريجها مواصلة الدراسة بالكليات أو الأكاديمية وفق شروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتمنح شهادة الدبلوم المهني التخصصي بعد اجتياز مدة تدريب لا تقل عن سنة دراسية مقسمة ثلاث فصول تدريبية، وذلك لمعالجة الفاقد في التعليم الجامعي أو التقني، أو إعادة تأهيل العاملين في الجهاز الإداري من حملة الشهادة الثانوية، وهي شهادة مهنية تؤهل حاملها الانخراط في سوق العمل ولا تسمح له بمواصلة الدراسة". (المجمع القانوني الليبي)

6.1.1 المعاهد الفنية المتوسطة:

ينص الفصل السادس في (المادة الرابعة والثلاثين) "أن المعاهد الفنية المتوسطة هي مؤسسات تعليمية فنية ومهنية، تنشأ لغرض التعليم والتدريب المتوسط، ومدة الدراسة بها لا تقل عن ثلاث سنوات (سنة فصول دراسية) ويقبل بها الطلاب الذين تحصلوا على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، أو شهادة إتمام مرحلة التكوين الأساسي، ويتمنح الطالب عند التخرج درجة الدبلوم الفني المتوسط، ويجوز له مواصلة الدراسة بالكليات والمعاهد العليا وفق شروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون". (المجمع القانوني الليبي)

7.1.1 مراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني:

يوضح الفصل السابع في (المادة الثامنة والثلاثين) "أن مراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني هي مؤسسات تعليمية مهنية لغرض التعليم والتكوين والتدريب الأساسي، ويكون التدريب في هذه المراكز عبر مسارين: (المسار المحدود) وهو تدريب على دورات علمية لمستوى محدود المهارة، ويستهدف من هم في سن العمل ومن لم تسمح ظروفهم بمواصلة التعليم النظامي، لغرض إعدادهم وتدريبهم على حرفة أو مهنة تؤهلهم لدخول سوق العمل مباشرة، وتتراوح مدة التدريب في هذا المسار من ثلاث أشهر إلى سنة ويمنح المتدرب في نهاية الدورة شهادة تدريب مهني لا تسمح له بمواصلة الدراسة

و(المسار المفتوح) وهو تعليم وتدريب نظامي ويقبل به الراغبين في المسار المهني، من التعليم العام من غير حملة شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي ممن اجتازوا الصف السادس من التعليم الأساسي، ومدة الدراسة والتدريب في هذا المسار تكون وفق الآتي: سنة لمن اجتاز الصف الثامن من التعليم الأساسي، وستان لمن اجتاز الصف السابع من التعليم الأساسي، وثلاث سنوات لمن اجتاز الصف السادس من التعليم الأساسي، ثم يمنح الطالب عند التخرج شهادة إتمام مرحلة التكوين الأساسي تؤهل حاملها الانخراط في سوق العمل أو مواصلة الدراسة في المعاهد الفنية المتوسطة". (المجمع القانوني الليبي) **8.1.1 مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني الخاص:**

ينص الفصل الثامن في (المادة الثانية والأربعين) على أن: "تصدر التراخيص الفنية وأذونات المزاولة بمباشرة نشاط التعليم التقني والفني والمهني الخاص، ممثلاً بالكليات التقنية والمعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة ومراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني الخاصة، للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والشركات المساهمة بقرار من الوزير المختص، بناء على عرض من الإدارات المختصة، وذلك بعد التأكد من استيفاء الشروط والمعايير اللازمة لتأسيس هذه المؤسسات، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات الحصول على التراخيص الفنية وأذونات المزاولة، وآلية تنظيمها واعتمادها". (المجمع القانوني الليبي)

2.1 مخرجات التعليم التقني والفني والمهني:

"لا يمكن الحصول بسهولة على مؤشرات وبيانات مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا بسبب عدم توفر المنظومات الحكومية المتكاملة التي توضح أعداد الخريجين ونوعية الشهادات التي تحصلوا عليها (علمية – مهنية – أمنية) الصعبة وعند تبديل المسؤولين وغيرها من الأسباب الأخرى، كما لا يمكن تحليل هذه البيانات القليلة المتوفرة لعدم معرفة أعداد أنواع المخرجات وجودتها وتوزيعها الجغرافي داخل المناطق الليبية". (الدويبي، 2024)

الجدول رقم (1) يوضح عدد فئات قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني حيث بلغ إجمالي أعداد الخريجين والطلاب من المتوفر في منظومات الإدارات والمكاتب التابعة لوزارة التعليم التقني والفني في ليبيا (362,805) حتى عام 2023 وكانت أعلى قيمة للخريجين بمنظومة مكتب اعتماد الجودة بإدارة المعاهد التقنية العليا (147,500) خريج ثم تليها منظومة إدارة الكليات التقنية (98,690) خريج، في المجمل يتضح التركيز الكبير على التعليم التقني والفني العام في ليبيا مع وجود فرص لتطوير التعليم التقني الخاص للمساهمة بشكل أكبر في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الأعمار.

جدول رقم (1) يوضح إجمالي عدد الطلاب والخريجين بالمعاهد المتوسطة والعليا والكليات حسب المتوفر من السنوات.

ت	نوع التعليم	الفترة	العدد
1	اجمالي الخريجين بالمعاهد الفنية المتوسطة (عام)	2023 / 2016	60,643 خريج
2	اجمالي الخريجين بالمعاهد الفنية المتوسطة (خاص)	2023 / 2016	14,325 خريج
3	اجمالي الخريجين بالمعاهد التقنية العليا (عام)	2023 / 1980	147,500 خريج
4	اجمالي الطلاب بالمعاهد التقنية العليا (خاص)	2023 / فقط	40,433 طالب
5	اجمالي الخريجين بالكليات التقنية (عام)	2023 / 1980	98,690 خريج
6	اجمالي الطلاب بالكليات التقنية (خاص)	2023 / فقط	1,214 طالب
		الاجمالي	362,805 خريج وطالب

المصدر: إدارة التقويم والقياس والتوجيه الفني بوزارة التعليم التقني والفني، مكتب اعتماد الجودة بإدارة الكليات التقنية، مكتب اعتماد الجودة بإدارة المعاهد التقنية العليا، إدارة التعليم التقني والفني الخاص.

3.1 مدى ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل:

"يواجه نظام التعليم والتدريب في ليبيا تحديات كبيرة بما في ذلك عدم الملاءمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، فقد أدى ذلك إلى تراكم عدد الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل مناسبة مما زاد من معدلات البطالة في البلاد، كما أن

سياسات التعليم والتدريب لم تتمكن من سد الطلب على المهارات اللازمة للأنشطة الاقتصادية والصناعية المختلفة". (منظمة العمل الدولية، 2018).

"التحديات الناجمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية أدت إلى انخفاض جودة التعليم والتدريب وحسب تقرير مؤسسة التدريب الأوروبية (2014) هناك ضعف في جودة مخرجات نظام التعليم والتدريب والذي فشل إلى حد ما في تمكين الليبيين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتدني جودة التعليم يعود إلى ضعف أداء المدرسين والمدرسين وغياب معايير دراسية واضحة وضعف تجهيز المختبرات العلمية واللغوية وجودة المخرجات المنخفضة تؤدي إلى عدم قدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل.. ونتيجة للتحديات المذكورة لم تعد مخرجات التعليم والتدريب قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل وفقاً لمتطلبات الصناعة والتوظيف، ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2016) تعتبر العمالة الأجنبية مصدرًا مهمًا للأيدي العاملة في ليبيا، حيث تعجز واحدة من كل 3 شركات عن العثور على ليبيايين مؤهلين لشغل الوظائف، وحوالي 44% من الشركات ترى أن ليبيايين لن يقبلوا أنواع الوظائف التي تعرضها الشركات عليهم، وهذا يشير إلى عدم قدرة مخرجات التعليم والتدريب على تلبية احتياجات سوق العمل وفقاً لمتطلبات الصناعة والتوظيف في ليبيا، بشكل عام فإن الظروف الاقتصادية السائدة في ليبيا خلال الفترة 2011 - 2023 أثرت سلباً على مخرجات التعليم والتدريب وأدت إلى تدني جودة البنية التحتية والمناهج والكوادر التعليمية، مما أسهم في عدم قدرة نظام التعليم والتدريب على تلبية احتياجات سوق العمل في ليبيا". (الدويبي، 2024)

2. متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا ودور المهارات التقنية والفنية (الاحتياجات الأساسية)

"إن إعادة الإعمار في ليبيا تتطلب جهود واسعة النطاق على مختلف الأصعدة لإعادة بناء البنية التحتية والمرافق الحيوية التي تضررت بشكل كبير نتيجة للنزاعات المسلحة، كما أن تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفير المهارات التقنية والفنية الضرورية". (البنك الدولي، 2021)

يقول تقرير التقييم المشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضرار الفيضانات في ليبيا (إعصار دانيال) يوم 2023/09/11 "أن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بعد الفيضانات الكارثية في شرق ليبيا التي وقعت في سبتمبر تُقدَّر بحوالي 1.8 مليار دولار وأن التأثيرات طالت نحو 1.5 مليون شخص وهو ما يعادل 22% من سكان ليبيا الذين يعيشون في المدن الساحلية والداخلية الأكثر تضرراً، وأن الأثر الأكبر كان على قطاعات الإسكان والبيئة والتراث الثقافي الليبي وكذلك على قطاعي النقل والمياه، وتضرر قطاع الإسكان بشدة حيث تعرض ما يُقدَّر بأكثر من 18,500 وحدة سكنية للدمار أو الضرر أي ما يعادل 7% من مجموع الوحدات السكنية في ليبيا، وتشير التقديرات إلى أن 70% من تكاليف إعادة الإعمار اللازمة سيتم تخصيصها للبنية التحتية وأن الإسكان سيشكل المكون الأكبر منها، وتُقدَّر الأضرار بنحو 1.03 مليار دولار والخسائر بنحو 0.62 مليار دولار ويمثل إجمالي الأضرار والخسائر البالغ 1.65 مليار دولار 3.6% من إجمالي الناتج المحلي لليبيا في عام 2022. (البنك الدولي، 2024)

1.2 استعراض أبرز متطلبات ومجالات إعادة الإعمار في ليبيا:

"تشمل أولويات إعادة الإعمار في ليبيا إصلاح البنية التحتية التالفة وإعادة بناء المباني المتضررة وتنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتطوير رأس المال البشري من خلال برامج التعليم والتدريب وتحسين الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والإسكان، بالإضافة إلى إعادة إعمار المناطق المتضررة وتوفير سبل العيش للسكان المتأثرين بالنزاعات". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية استراتيجية، 2021)

1. إعادة إعمار وإصلاح البنية التحتية التي تضررت من النزاعات مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والمرافق الحيوية كالكهرباء والمياه والاتصالات.

2. إعادة إعمار المباني والمنشآت السكنية والخدمية التي تضررت أو تم تدميرها.

3. إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والنفط والسياحة.

4. تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتأهيل القوى العاملة بالمهارات اللازمة لمرحلة إعادة الإعمار.

5. تنمية وتطوير الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم والإسكان.

6. إعادة إعمار المناطق المتضررة وتوفير سُبل العيش للنازحين والمتضررين من النزاعات.

2.2 تحديد المهارات والكفاءات التقنية والفنية اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار:

"إن تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا يتطلب مجموعة متنوعة من المهارات التقنية والفنية بما في ذلك مهارات البناء والتشييد وإصلاح وصيانة البنية التحتية والتخطيط والتصميم الحضري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والطاقة المتجددة وإدارة البيئة والنفايات، ويؤكد هذا التنوع في المهارات المطلوبة أهمية دور التعليم والتدريب التقني والفني في إعداد القوى العاملة اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا على نحو شامل وكفاء". (منظمة العمل الدولية، 2021)

1. مهارات البناء والتشييد: مهندسون مدنيون ومعماريون لتصميم وهندسة المباني والبنية التحتية وفنيو البناء والتشييد كالبنايين والنجارين والسباكين والكهربائيين وخبراء في إدارة المشاريع الإنشائية وجدول التشغيل والصيانة.

2. مهارات إصلاح وصيانة البنية التحتية: فنيون ومتخصصون في إصلاح وصيانة الطرق والجسور والمرافق العامة وخبراء في إدارة وتشغيل البنية التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والاتصالات.

3. مهارات التخطيط والتصميم الحضري: مخططون عمرانيون ومعماريون لتصميم المناطق السكنية والخدمية والترفيهية وخبراء في إعادة تخطيط وتطوير المدن والمناطق المتضررة.

4. مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فنيون ومطورون في تكنولوجيا المعلومات لإعادة بناء البنية التحتية الرقمية وخبراء في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مجالات البناء والتشييد والخدمات.

5. مهارات الطاقة والطاقة المتجددة: مهندسون ومتخصصون في مصادر الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة وفنيون مؤهلون لتركيبة وصيانة أنظمة الطاقة المتجددة.

6. مهارات إدارة البيئة والنفايات: خبراء في إدارة النفايات الصلبة والخطرة وإعادة التدوير وفنيون مدربون على التعامل الآمن مع المواد الخطرة والتلوث البيئي.

يؤكد هذا التنوع في المهارات المطلوبة أهمية دور التعليم والتدريب التقني والفني في إعداد القوى العاملة اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا على نحو شامل وكفء.

3.2 تحليل الفجوة بين المهارات المتوفرة والمطلوبة لإعادة الإعمار:

"يشهد قطاع البناء والإنشاءات في ليبيا نقصاً كبيراً في المهارات التقنية والفنية اللازمة لإعادة الإعمار وتعد مواهبة المناهج التعليمية والتدريبية مع متطلبات السوق أمراً ضرورياً لسد هذه الفجوة المهارية". (البنك الدولي، 2021)

1. تحديد المهارات التقنية والفنية المطلوبة لمشاريع إعادة الإعمار: العمالة الماهرة في مجالات البناء والإنشاءات (مهندسين - فنيين - عمال - حرفيين) والمهارات في مجالات الهندسة المدنية والمعمارية والكهربائية والميكانيكية والمهارات في مجالات التشييد والصيانة والتركيب والتشغيل والمهارات في مجالات الطاقة المتجددة والبناء المستدام والمهارات الرقمية والتكنولوجية المتقدمة (BIM، التحليل الجيومكاني، إدارة المشاريع الرقمية).

2. تقييم المهارات المتوفرة حالياً في سوق العمل الليبي: مراجعة بيانات ومؤشرات سوق العمل الليبي لتحديد المهارات والكفاءات التقنية والفنية المتوفرة وإجراء مسح ميداني على عينة من الشركات والمؤسسات المعنية بإعادة الإعمار لتقييم مستويات المهارات لدى العاملين وتحليل الفجوات بين المهارات المتوفرة والمطلوبة في مختلف المجالات التقنية والفنية.

3. تحديد أوجه القصور والتحديات التي تُعيق تلبية الاحتياجات المهارية: "انخفاض مستويات التأهيل والتدريب التقني والفني لدى القوى العاملة وعدم مواكبة مناهج التعليم والتدريب للتطورات التكنولوجية والمهارات المطلوبة ونقص في البنية التحتية والموارد المتاحة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني وضعف التنسيق والشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية بإعادة الإعمار". (البنك الدولي، 2021)

اقتراح الحلول والاستراتيجيات لسد الفجوة المهارية: "تطوير برامج التدريب المهني والتقني بما يتوافق مع متطلبات إعادة الإعمار وتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص والجهات المعنية وتحديث المناهج والمحتوى التعليمي لتلبية احتياجات السوق ومشاريع إعادة الإعمار وتعزيز البنية التحتية لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني وتطوير نظام متكامل للتدريب والتأهيل المستمر للقوى العاملة". (البنك الدولي، 2021)

3. الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات إعادة الإعمار (تحديد أوجه القصور والتحديات)

بعد سنوات الصراع والاضطرابات التي شهدتها ليبيا أصبحت إعادة الإعمار والتنمية المستدامة للبلاد ضرورة ملحة ويعتبر التعليم والتدريب التقني والفني أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة على المهارات اللازمة لإعادة البناء والتطوير.

1.3 تحديد الفجوة بين مخرجات التدريب التقني والفني وبين متطلبات إعادة الإعمار:

"توجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا وبين المهارات المطلوبة لإعادة الإعمار فالعديد من الدراسات والتقارير أشارت إلى وجود أوجه قصور في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني، بما في ذلك عدم ملاءمة المناهج والبرامج مع احتياجات سوق العمل، وتدني جودة التعليم والتدريب، ونقص البنية التحتية والموارد، وضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية بسوق العمل، في المقابل تتطلب مرحلة إعادة الإعمار في ليبيا مجموعة من المهارات والكفاءات التقنية والفنية المتخصصة التي لا تتوفر بالشكل الكافي في الوقت الراهن". (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، 2020)

الفجوات والمشكلات في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا:

1. عدم ملاءمة المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
 2. تدني جودة التعليم والتدريب وافتقارها إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.
 3. نقص في البنية التحتية والموارد اللازمة لتطوير التعليم والتدريب التقني والفني.
 4. ضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية بسوق العمل.
 5. غياب الربط بين برامج التدريب والتوظيف وضعف القدرة على تلبية احتياجات سوق العمل.
- في مقابل ذلك تتطلب مرحلة إعادة الإعمار في ليبيا مجموعة من المهارات والكفاءات التقنية والفنية المتخصصة في مجالات البناء والتشييد والتصنيع والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها، والتي لا تتوفر بالشكل الكافي في الوقت الراهن، وهذا ما يشكل فجوة كبيرة بين المهارات المتوفرة والمطلوبة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا، ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية للتعرف على واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتحديد التحديات والفجوات التي تحول دون تلبية مخرجاته

لمتطلبات إعادة الإعمار وصولاً إلى طرح استراتيجيات وآليات مقترحة لتطوير هذا القطاع بما يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية.

2.3 استكشاف أوجه القصور في برامج التعليم والتدريب الحالية:

"يواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في ليبيا تحديات كبيرة تتمثل في محدودية التخصصات والبرامج المتاحة، وضعف جودة المناهج والربط بالتطورات التكنولوجية، وقلة البنية التحتية والمعدات الحديثة في المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى نقص الكوادر التدريسية المؤهلة وضعف التعاون مع القطاع الخاص". (اليونسكو، 2021)

أهم أوجه القصور والتحديات في برامج التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا تتمثل في:

1. محدودية التخصصات والبرامج التقنية والفنية المتاحة: تركيز البرامج الحالية على العلوم النظرية والأكاديمية أكثر من التخصصات التطبيقية والمهنية، ونقص البرامج المرتبطة بمتطلبات إعادة الإعمار كالبناى والإنشاءات والهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية وغيرها.

2. جودة وملاءمة المناهج والمقررات الدراسية: عدم مواكبة المناهج التعليمية والتدريبية للتطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة، وضعف الربط بين المحتوى النظري والجانب العملي والتطبيقي، وعدم مراعاة احتياجات سوق العمل ومتطلبات القطاعات المستهدفة.

3. البنية التحتية والتجهيزات التقنية والمعملية: نقص وسائل التدريب والتجهيزات المعملية والمختبرية الحديثة في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتدهور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية نتيجة الحرب والصراع.

4. كفاءة وتأهيل الكوادر التدريسية والفنية: نقص في أعداد الكوادر التدريسية المؤهلة والمتخصصة في المجالات التقنية والفنية، وضعف التنمية المهنية والتدريب المستمر للكوادر التدريسية والفنية وقلة الروابط والشراكات مع القطاع الخاص، وانفصال برامج التعليم والتدريب عن احتياجات سوق العمل والقطاعات الإنتاجية، وضعف التعاون بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والمنشآت في القطاع الخاص.

هذه بعض أوجه القصور والتحديات الرئيسية التي تواجه برامج التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا وتحول دون تلبية متطلبات إعادة الإعمار، وسيتم التفصيل في هذه النقاط لاستخلاص الحلول المناسبة لمعالجتها.

3.3 تحليل التحديات والعقبات التي تحول دون تلبية هذه البرامج لمتطلبات إعادة الإعمار:

"تواجه مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا تحديات كبيرة في تلبية متطلبات إعادة الإعمار بما في ذلك قصور في ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل وتقدم البنية التحتية والتجهيزات وندرة الكفاءات التدريسية المتخصصة والمعوقات التنظيمية والتشريعية التي تحد من مرونة البرامج". (البنك الدولي، 2021)

هذه أبرز التحديات والعقبات التي تحول دون تلبية مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا لمتطلبات إعادة الإعمار:

1. قصور في ربط برامج التعليم والتدريب التقني والفني باحتياجات سوق العمل ومتطلبات المرحلة الراهنة وعدم وجود دراسات دقيقة وحديثة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في مجالات إعادة الإعمار وغياب التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية بإعادة الإعمار لتحديد الاحتياجات والمهارات المطلوبة وتركيز البرامج التعليمية والتدريبية على الجوانب النظرية دون ربطها بالتطبيقات العملية المطلوبة في مشاريع الإعمار.

2. تقادم وضعف البنية التحتية والتجهيزات في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني وندرة التجهيزات والمعدات الحديثة في المختبرات والورش التدريبية وسوء الحالة العامة للمباني والمرافق في معظم المؤسسات التعليمية والتدريبية ومحدودية التمويل المخصص لتطوير البنية التحتية وتحديث المناهج والمواد التعليمية.

3. قلة الكفاءات التدريسية والفنية المتخصصة في المجالات المطلوبة لإعادة الإعمار وغياب برامج التدريب والتأهيل المستمر للمدرسين والأساتذة في التخصصات التقنية والفنية وضعف الحوافز والبيئة الجاذبة لاستقطاب الكفاءات المتخصصة في هذه المجالات ومحدودية الشراكات والتعاون بين مؤسسات التدريب ونظيراتها في الدول المتقدمة.

4. المعوقات التنظيمية والتشريعية التي تحول دون مرونة البرامج التدريبية واستجابتها لاحتياجات السوق والتعقيدات البيروقراطية في إجراءات إعداد وتطوير البرامج التدريبية وغياب السياسات والآليات الفعالة للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية وعدم وجود إطار تشريعي وتنظيمي محفز لمشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم والتدريب.

إن هذه التحديات والعقبات تشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا على تلبية احتياجات إعادة الإعمار، وتتطلب إجراء إصلاحات شاملة على مستوى المناهج والبرامج والبنية التحتية والتشريعات والتنسيق بين الجهات المعنية.

4. سبل تطوير التعليم والتدريب التقني والفني لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار: الاستراتيجيات والآليات المقترحة إن تطوير التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار يتطلب اتباع استراتيجيات وآليات شاملة ومتكاملة على مستوى المؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات المعنية، وأن تضافر جهود كافة الجهات ذات الصلة والعمل وفق استراتيجيات وآليات مدروسة بعناية سيساهم في تطوير منظومة التعليم والتدريب لجعلها أكثر ملاءمة لتلبية متطلبات إعادة الإعمار في المرحلة القادمة.

1.4 استعراض الاستراتيجيات والمقترحات لتطوير برامج التعليم والتدريب التقني والفني:

وفقاً لتوصيات منظمة اليونسكو في تقرير التعليم والتدريب التقني والمهني لإعادة الإعمار في الدول المتضررة من النزاعات (2018) تشمل الاستراتيجيات المقترحة لتطوير التعليم والتدريب التقني والفني في حالات إعادة الإعمار ما يلي:

"إنشاء شراكات وثيقة بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص والجهات المعنية بإعادة الإعمار لتحديد الاحتياجات المهنية وتصميم البرامج التدريبية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل". (اليونسكو، 2018)

فيما يلي أهم طرق تطوير التعليم والتدريب التقني والفني لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا وهي استراتيجيات وآليات مقترحة من خلال مراجعة وتطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية في المؤسسات التقنية والفنية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل ومشاريع إعادة الإعمار وإجراء دراسات منتظمة لتحديد الاحتياجات الفعلية من المهارات التقنية والفنية اللازمة لإعادة الإعمار وتطوير المناهج والبرامج التدريبية بما ينسجم مع هذه الاحتياجات، مع التركيز على المهارات العملية والتطبيقية وإدماج مكونات التعلم المرتبطة بالتنمية المستدامة والممارسات البيئية في المناهج وتشجيع البحث العلمي والابتكار في المجالات التقنية والفنية ذات الصلة بإعادة الإعمار وتتلخص في:

1. **تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني وقطاع الأعمال والصناعة:** إنشاء آليات للتنسيق والتشاور المستمر بين المؤسسات التعليمية والجهات المعنية بإعادة الإعمار لتحديد احتياجاتهم وتطوير برامج تدريبية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والشركات لتزويد الطلاب بالمهارات العملية المطلوبة وتشجيع التدريب الميداني والتطبيقي للطلاب في مواقع العمل الفعلية وإشراك ممثلي القطاع الخاص في مراجعة وتطوير المناهج والبرامج التدريبية.
2. **تعزيز قدرات المعلمين والمدربين في المؤسسات التقنية والفنية:** تطوير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين والمدربين لتحديث معارفهم ومهاراتهم وتشجيع تبادل الخبرات والزيارات بين المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المتخصصة محلياً وإقليمياً ودولياً وجذب واستقطاب كفاءات تقنية وفنية من القطاع الخاص للانضمام إلى هيئة التدريس.
3. **تحسين البنية التحتية والتجهيزات في المؤسسات التقنية والفنية:** تحديث المعامل والورش والتجهيزات التقنية لمواكبة متطلبات سوق العمل ومشاريع إعادة الإعمار وتوفير الموارد المالية الكافية لتطوير البنية التحتية والتجهيزات في هذه المؤسسات والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير التدريب العملي للطلاب في بيئة عمل حقيقية.
4. **تطوير نظام متكامل للتوجيه والإرشاد المهني:** إنشاء مراكز متخصصة للتوجيه والإرشاد المهني في المؤسسات التعليمية والتدريبية وتقديم برامج إرشادية للطلاب لمساعدتهم في اختيار التخصصات التقنية والفنية المناسبة وربط برامج التوجيه المهني باحتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار.
5. **تعزيز الشراكات الدولية والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال مواومة التعليم والتدريب مع إعادة الإعمار:** الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والاستفادة منها في تطوير النظم والبرامج التعليمية والتدريبية في ليبيا وإقامة شراكات مع مؤسسات تعليمية وتدريبية دولية متخصصة في مجالات التعليم التقني والفني لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير البنية التحتية والمختبرات والتجهيزات التقنية في المؤسسات التعليمية والتدريبية وتنظيم برامج تدريبية مشتركة مع الجهات الدولية لتأهيل وتطوير قدرات المعلمين والمدربين في المجالات التقنية والفنية وإنشاء آليات للتعاون والتنسيق المستمر مع الجهات الدولية المعنية بإعادة الإعمار لضمان مواومة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق.
6. **تطوير نظام متكامل للشهادات والاعتماد المهني:** إنشاء هيئة وطنية للاعتماد والشهادات المهنية في المجالات التقنية والفنية ووضع معايير موحدة للشهادات والكفاءات المطلوبة في مختلف التخصصات وربط الشهادات والاعتماد المهني باحتياجات سوق العمل ومشاريع إعادة الإعمار.
7. **تعزيز التدريب المهني والحرفي:** التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي في مختلف المناطق وتطوير برامج تدريبية قصيرة المدى ومنخفضة في المهن والحرف المطلوبة لإعادة الإعمار وتشجيع المتدربين على اكتساب الخبرات العملية من خلال التدريب الميداني.
8. **إنشاء نظام متكامل للتعليم والتدريب مدى الحياة:** تطوير برامج تدريبية للعاملين في القطاع التقني والفني لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم وتشجيع التعلم المستمر والتدريب المتواصل لتلبية المتطلبات المتغيرة لسوق العمل وربط برامج التعليم والتدريب المستمر باحتياجات إعادة الإعمار ومشاريعها.
9. **تعزيز دور التقنية الرقمية في التعليم والتدريب التقني والفني:** تشجيع استخدام التقنيات الحديثة والتعلم الإلكتروني في العملية التعليمية والتدريبية وبناء قدرات المعلمين والمدربين على توظيف التقنيات الرقمية في التعليم والتدريب.

2.4 تحديد الآليات والتدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات:
"تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات اللازمة لإعادة الإعمار وربطها بمخرجات التعليم والتدريب هو أمر بالغ الأهمية ويجب أن تتم هذه العملية من خلال التنسيق والتعاون الوثيق بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية في سوق العمل". (منظمة العمل الدولية، 2021)
هناك عدة آليات وتدابير مقترحة لتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تطوير التعليم والتدريب التقني والفني لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا ومن أبرزها:

1. إنشاء لجنة وطنية مشتركة بين الجهات المعنية (وزارات التعليم والتدريب والتخطيط والعمل والصناعة... إلخ) لتحديد الاحتياجات الفعلية من المهارات التقنية والفنية اللازمة لإعادة الإعمار وربطها بمخرجات التعليم والتدريب.
2. إجراء دراسات وبحوث متخصصة لرصد فجوات المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل ووضع خطط عملية للتصدي لها.

3. إعادة تصميم برامج التعليم والتدريب التقني والفني بما يتماشى مع المتطلبات الحالية وأفاق التنمية المستقبلية، مع التركيز على تطوير المناهج والمقررات الدراسية والمختبرات والورش العملية.
4. تطوير آليات التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص لضمان ارتباط البرامج التدريبية باحتياجات سوق العمل.
5. تبني نظام لتقييم أداء مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني وربط التمويل بمؤشرات جودة المخرجات والتوظيف.
6. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في المهن التقنية والحرفية المطلوبة لإعادة الإعمار مع إيلاء اهتمام خاص بتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية.
7. توفير الحوافز والدعم اللازم لجذب الشباب للالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والفني مثل منح المنح الدراسية والإعفاءات الضريبية.
8. تطوير البنية التحتية والتجهيزات والمرافق في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني بما يضمن جودة التعليم والتدريب.
9. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال ربط التعليم والتدريب بمتطلبات إعادة الإعمار والتكيف معها بما يتناسب مع السياق الليبي.

3.4 توصيات عملية لتعزيز تكامل مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات إعادة الإعمار:

"تعتبر الحاجة إلى تنمية المهارات المهنية والتقنية أحد الأولويات الرئيسية في مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وفي هذا الصدد من الضروري إجراء تقييم شامل لاحتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة بالتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص لضمان مواءمة برامج التعليم والتدريب مع هذه الاحتياجات، كما ينبغي إعادة هيكلة وتحديث المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بما يتماشى مع متطلبات إعادة الإعمار وتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص". (منظمة التنمية الصناعية، 2011)

لإعداد توصيات عملية لتعزيز تكامل مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. إجراء دراسات شاملة لتحديد احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة لمرحلة إعادة الإعمار في ليبيا وإشراك كافة الجهات المعنية (الحكومة - القطاع الخاص - مؤسسات التدريب) في عملية التحديد والتركيز على المهارات التقنية والفنية المطلوبة في قطاعات البناء والإنشاءات والبنية التحتية والخدمات اللوجستية وغيرها.
2. مراجعة وتطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني لتلبية هذه الاحتياجات وتضمين مهارات جديدة في المناهج مثل (البناء المقاوم للكوارث والطاقة المتجددة والهندسة المعمارية وإدارة المشاريع واللوجستيات وإدارة الموارد البشرية وغيرها) وتطوير برامج تدريبية قصيرة المدى وفقاً لاحتياجات السوق الفورية.
3. تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب وبين القطاع الخاص المشارك في إعادة الإعمار وإشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديث البرامج التدريبية وتوفير فرص تدريب وتطبيق عملي للطلاب في الشركات المشاركة في مشاريع البناء والإنشاءات واستحداث برامج تعاون مشترك في البحث والتطوير والابتكار.
4. تحسين بيئة التعليم والتدريب وتوفير البنية التحتية المناسبة وتأهيل وتحديث المعامل والورش وتزويدها بالتجهيزات والمعدات الحديثة وتوفير سكن وتسهيلات لطلاب التدريب التقني والفني وتحسين معايير الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم والتدريب.
5. تطوير نظام التعليم والتدريب التقني والفني بما يتوافق مع التوجهات العالمية وتبني نماذج ناجحة في ربط التعليم بسوق العمل كالنظام الألماني (نظام الحرفي) وتعزيز التدريب المزدوج والمتنوب بين المؤسسات التعليمية والمنشآت الإنتاجية وتحفيز المتدربين وتشجيعهم على الاختصاصات التقنية والفنية.
6. تعزيز دور الجهات المعنية وتنسيق الجهود لإعداد القوى العاملة المؤهلة وتفعيل دور وزارات التعليم والتدريب والقوى العاملة والاقتصاد في ترجمة احتياجات إعادة الإعمار وإنشاء (مرصد وطني) لسوق العمل لرصد الفجوات والاحتياجات المتغيرة وإشراك القطاع الخاص في تمويل مبادرات التدريب والتأهيل المستهدفة.
7. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مواءمة التعليم والتدريب مع إعادة الإعمار والإطلاع على تجارب دول كالمانيا واليابان وكوريا الجنوبية في هذا المجال وتكييف الممارسات الناجحة بما يتناسب مع السياق والظروف الخاصة بليبيا.

5. دور الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية في توفير التدريب المناسب

إن إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا بعد سنوات الصراع والاضطرابات تتطلب تضامراً جهود مختلف الجهات المعنية فالحكومة مسؤولة عن وضع السياسات والخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم والتدريب التقني والفني بما يتماشى مع متطلبات عملية إعادة الإعمار، كما أن القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في توفير التدريبات والممارسات العملية اللازمة لتأهيل القوى العاملة المطلوبة، في المقابل تقع على عاتق المؤسسات التعليمية والتدريبية مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج تخرج كوادر تمتلك المهارات التقنية والفنية اللازمة لمرحلة إعادة الإعمار، بالتالي فإن التنسيق والتكامل بين هذه الجهات يعد أمراً حيوياً لضمان توفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة بما يلبي احتياجات سوق العمل والمشاريع التنموية المرتبطة بإعادة الإعمار.

1.5 تحديد مسؤوليات ومساهمات الحكومة في تطوير التعليم والتدريب التقني والفني:

"تلعب الحكومة دوراً محورياً في تطوير نظام التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا وتشمل مساهماتها الرئيسية تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحديث البنية التحتية والمعدات في المؤسسات التعليمية، وتطوير المناهج والبرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان ربط التدريب بالممارسات العملية". (البنك الدولي، 2019)

تتحمل الحكومة المسؤوليات والمساهمات المهمة والاستراتيجية في تطوير التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا لمواكبة متطلبات إعادة الإعمار نذكر منها:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لتطوير التعليم والتدريب بما يتوافق مع خطط إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.
2. تخصيص الموارد المالية الكافية لتحديث البنية التحتية والمعدات والمختبرات في المعاهد والكلية التقنية والمهنية.
3. تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار والتنسيق مع الجهات المعنية في القطاع الخاص لتصميم هذه البرامج.
4. تشجيع الشراكات بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وبين القطاع الخاص لضمان تدريب الطلاب على المهارات العملية والتطبيقية المطلوبة.
5. تطوير نظام جودة وتقييم فعال للتعليم والتدريب بما في ذلك معايير الاعتماد والاعتراف بالمؤهلات.
6. تحفيز الطلاب على الالتحاق بالتخصصات التقنية والمهنية من خلال برامج المنح الدراسية المالية.
7. إنشاء نظام متكامل لجمع البيانات عن احتياجات سوق العمل ومواءمتها مع مخرجات التعليم والتدريب.
8. تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف مؤسسات التعليم والتدريب لضمان التكامل في البرامج والمخرجات.

2.5 تحليل دور القطاع الخاص في توفير التدريب والتأهيل المناسب لمتطلبات إعادة الإعمار:

"يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحديد الاحتياجات التدريبية ووضع برامج تدريبية متخصصة لسد الفجوات المهنية اللازمة لإعادة الإعمار، كما يمكن للشركات الخاصة تقديم فرص تدريب عملي وإرشاد مهني للخريجين لربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021)

دور القطاع الخاص مهم في توفير التدريب والتأهيل المناسب لمتطلبات إعادة الإعمار في ليبيا من خلال:

1. المشاركة في تحديد الاحتياجات التدريبية: يجب أن يكون القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في دراسة وتحليل احتياجات السوق من المهارات التقنية والفنية وذلك من خلال منصات تعاون مع الجهات الحكومية والتعليمية المعنية، هذا سيضمن أن تكون برامج التدريب والتأهيل متنسقة مع متطلبات القطاع الخاص في مشاريع إعادة الإعمار.
2. تنفيذ برامج تدريبية مخصصة: يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الكوادر اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار سواء بالتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب أو من خلال إنشاء مراكز تدريب خاصة وهذا سيعزز ربط المحتوى التدريبي بالاحتياجات الفعلية للقطاع.
3. تقديم فرص التدريب العملي والإرشاد: يمكن للشركات الخاصة المشاركة في إتاحة فرص التدريب العملي للخريجين في مشاريع إعادة الإعمار وكذلك توفير برامج إرشاد وتوجيه مهني لإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة وهذا سيساهم في سد الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.
4. المساهمة في تطوير المناهج والمحتوى التعليمي: ينبغي أن يكون للقطاع الخاص دور في تطوير المناهج والمقررات الدراسية في التعليم والتدريب التقني والفني بما ينسجم مع متطلبات إعادة الإعمار وذلك من خلال المشاركة في لجان المناهج والتشاور مع الجهات المعنية.

5. توفير التدريب المستمر والتأهيل المهني: على القطاع الخاص أن يساهم في توفير برامج التدريب المهني المستمر للعاملين وتقديم فرص التأهيل والتطوير المستمر للكوادر الفنية والتقنية بما يضمن مواكبتهم للتطورات والمهارات المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار.

بهذه المساهمات المتنوعة يمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكاً فاعلاً في تقديم التدريب والتأهيل اللازم لتلبية احتياجات مرحلة إعادة الإعمار في ليبيا.

3.5 دراسة مساهمة مؤسسات التعليم والتدريب في تصميم وتنفيذ برامج تستجيب لاحتياجات السوق:

"تحتاج المؤسسات التعليمية والتدريبية إلى العمل بشكل وثيق مع المجتمع الأوسع ولا سيما القطاع الخاص لضمان أن البرامج التعليمية والتدريبية تستجيب لاحتياجات سوق العمل الفعلية، وينبغي للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والمهني أن تعزز التعاون مع أصحاب العمل لتحديد المهارات المطلوبة وتصميم المناهج المناسبة". (منظمة العمل الدولية، 2015)

أهم المساهمات المطلوبة للمؤسسات التعليمية والتدريبية في تصميم وتنفيذ برامج تستجيب لاحتياجات السوق:

1. دور الجامعات والكلية التقنية والمعاهد المهنية: تطوير برامج أكاديمية وتقنية تركز على المهارات المطلوبة لإعادة الإعمار مثل الهندسة والبناء والكهرباء والميكانيكا واللحام والنجارة وغيرها وتشجيع البحث العلمي والمشاريع الابتكارية لدعم جهود إعادة الإعمار وإنشاء مراكز للتدريب العملي والتطبيقي لربط الطلاب بمتطلبات سوق العمل وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية لتصميم المناهج وفق احتياجاتهم.
2. دور المراكز والمؤسسات التدريبية المهنية والتقنية: تقديم دورات تدريبية قصيرة المدى في المهن والحرف المطلوبة لإعادة الإعمار وتنظيم برامج تدريبية مشتركة مع الجهات الحكومية والخاصة لتأهيل العاملين وتطوير البرامج التدريبية

لتناسب مع المستجدات التكنولوجية في مجالات الإنشاءات والبناء وتقديم استشارات وخدمات فنية للمؤسسات العاملة في إعادة الإعمار وتوفير شهادات ومؤهلات مهنية معترف بها محلياً ودولياً.

3. آليات التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية: إنشاء لجان مشتركة لتحليل احتياجات سوق العمل وتصميم البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة وتبادل المعلومات والخبرات بين الجامعات والمراكز التدريبية لتنسيق الجهود وتطوير نظام متكامل للتدريب المهني والتقني يربط مخرجاته باحتياجات إعادة الإعمار وإشراك ممثلين من القطاع الخاص في مجالس إدارة المؤسسات التعليمية والتدريبية.

6. التكامل بين قطاعات التعليم والتدريب التقني والفني وقطاعات إعادة الإعمار (الآليات الحلول)

تسعى العديد من الدول التي مرت بمراحل إعادة إعمار إلى الاستفادة من التجارب الناجحة في موازنة البرامج التعليمية والتدريبية مع متطلبات إعادة البناء، وتقدم هذه التجارب الدولية أمثلة عملية عن الآليات والحلول التي يمكن تطبيقها لتحقيق التكامل المنشود بين قطاعات التعليم والتدريب التقني والفني وقطاعات إعادة الإعمار، من خلال استعراض هذه التجارب وتحليل عناصر نجاحها ويمكن استخلاص الدروس المستفادة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب في ليبيا لتلبية احتياجات إعادة الإعمار، وتعد هذه الخطوة ضرورية لتحقيق التكامل المطلوب بين مخرجات هذه المنظومة ومتطلبات إعادة بناء البلاد.

1.6 تحديد مجالات التعاون والشراكة بين القطاعات ذات الصلة:

"التعاون الوثيق بين القطاعات ذات الصلة بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني والتخطيط للتنمية الوطنية والإقليمية والقطاع الخاص، أمر حاسم لضمان أن يكون التعليم والتدريب المهني والتقني مواكباً لاحتياجات إعادة الإعمار والتنمية". (منظمة العمل الدولية، 2019)

لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني مع متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا يتطلب الأمر تحديد مجالات التعاون والشراكة بين القطاعات المعنية وذلك على النحو التالي:

1. التعاون بين وزارات التعليم والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني وبين وزارات الإسكان والبنية التحتية والصناعة والنفط والطاقة المسؤولة عن إعادة الإعمار لتحديد احتياجات سوق العمل من المهارات التقنية والفنية اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار وتطوير البرامج التدريبية والتعليمية بما يتوافق معها.

2. إشراك القطاع الخاص (شركات المقاولات والبناء والمصانع والشركات الصناعية) في تحديد المتطلبات الفنية والتقنية اللازمة للمشاريع الإنشائية والصناعية وتصميم البرامج التدريبية المناسبة.

3. تعزيز التعاون بين مؤسسات التدريب (معاهد التدريب المهني والكليات التقنية) وبين المؤسسات البحثية والجامعات لتطوير المناهج والبرامج التدريبية ودمج المهارات المطلوبة لإعادة الإعمار.

4. إشراك المجتمع المحلي والجهات الأخرى ذات الصلة (نقابات المهندسين والفنيين والجمعيات الأهلية) في التعرف على احتياجات المجتمع والبيئة المحلية وترجمتها إلى برامج تدريبية مناسبة.

5. التنسيق بين الجهات المعنية (الحكومية والخاصة) لتوفير فرص عمل مناسبة لخريجي التعليم والتدريب التقني والفني في مشاريع إعادة الإعمار.

6. إقامة شراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني والجهات الدولية ذات الخبرة في مجال إعادة الإعمار لتبادل الخبرات والاستفادة من برامجهم التدريبية.

2.6 اقتراح آليات وأساليب للتنسيق والتكامل بين الجهات المعنية:

"تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين لتحديد احتياجات سوق العمل وتصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني المناسبة". (منظمة العمل الدولية، 2021)

يمكن اقتراح آليات وأساليب للتنسيق والتكامل بين الجهات المعنية كما يلي:

1. إنشاء لجنة وطنية للتنسيق والتكامل بين قطاعات التعليم والتدريب والقطاعات المعنية بإعادة الإعمار (الحكومة - القطاع الخاص - مؤسسات التدريب - الجامعات - الهيئات المهنية.. إلخ) تكون مهمتها الرئيسية مراجعة احتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار وربطها بخطط وبرامج التعليم والتدريب التقني والفني.

2. إنشاء منصة تفاعلية تجمع بين الجهات المعنية لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات حول احتياجات القوى العاملة وبرامج التدريب المتاحة واحتياجات مشاريع إعادة الإعمار.

3. تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ برامج التعليم والتدريب من خلال عقد شراكات واتفاقيات بين مؤسسات التدريب والجهات المانحة والقطاع الخاص لتمويل وتطوير برامج التدريب وإشراك ممثلي القطاع الخاص في لجان وضع المناهج والبرامج التدريبية وتشجيع القطاع الخاص على استضافة تدريب عملي للطلاب في منشاتهم.

4. تطوير نظام متكامل للتوجيه والإرشاد المهني لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل ومشاريع إعادة الإعمار.

5. تنظيم حملات إعلامية وتوعوية لنشر ثقافة التدريب المهني وإبراز أهميته في دعم عمليات إعادة الإعمار.

6. تطبيق نظام للمتابعة والتقييم المستمر لمخرجات التعليم والتدريب بما يضمن مواءمتها مع متطلبات سوق العمل وأهداف إعادة الإعمار.

3.6 تقديم حلول عملية لسد الفجوة بين التعليم والتدريب ومتطلبات إعادة الإعمار:

"يجب تحديث وتكييف برامج التعليم والتدريب التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، بما في ذلك في سياقات الأزمات والتعافي. وينبغي أن تشمل هذه البرامج المهارات العملية والتطبيقية اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة". (اليونسكو، 2018)

فيما يلي بعض الحلول العملية المقترحة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني ومتطلبات إعادة الإعمار في ليبيا:

1. مراجعة وتطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية في المؤسسات التعليمية والتدريبية التقنية والفنية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار مع تركيز خاص على المهارات العملية والتطبيقية المطلوبة.
2. إنشاء مراكز تدريب متخصصة في المجالات الحيوية لإعادة الإعمار كالبناء والإنشاءات والتشييد والطاقة والنقل والبنية التحتية بالتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
3. تطوير برامج تدريبية قصيرة المدى وتدريب مكثف لتأهيل وتدريب العاملين الحاليين في مجالات إعادة الإعمار لرفع كفاءتهم وإكسابهم المهارات المطلوبة.
4. إنشاء نظام فعال للتوجيه المهني والإرشاد الوظيفي للخريجين لربطهم بفرص العمل المتاحة في مشاريع إعادة الإعمار.
5. تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المنفذة لمشاريع إعادة الإعمار لتحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج المناسبة.
6. تطوير نظام متكامل لتقييم وقياس مدى ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات سوق العمل في مجال إعادة الإعمار والتنمية.
7. تشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المجالات ذات الصلة بإعادة الإعمار والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.
8. تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تمويل وإنشاء برامج التدريب المتخصصة لسد الاحتياجات في مجال إعادة الإعمار.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع تكامل مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا مع متطلبات إعادة الإعمار في البلاد بعد سنوات الصراع والاضطرابات، وقد أظهرت النتائج وجود فجوة كبيرة بين مخرجات هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار، وتؤكد أن إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة على المهارات اللازمة لإعادة البناء والتطوير يُعد أمراً حيوياً لنجاح هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ ليبيا.

النتائج:

1. يعاني واقع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا من عدة مشكلات كانخفاض مستوى الجودة وعدم مواكبة البرامج التدريبية لاحتياجات سوق العمل.
2. تتطلب متطلبات إعادة الإعمار في ليبيا مهارات فنية وتقنية متخصصة في مجالات البناء والإنشاءات والهندسة والتشييد إلا أن مخرجات التعليم والتدريب الحالية لا تلبى هذه الاحتياجات.
3. ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني وقلة الموارد المالية والبنية التحتية وقلة الربط بين المناهج والاحتياجات المهنية.
4. هناك حاجة ملحة لإعادة هيكلة وتطوير برامج التعليم والتدريب التقني والفني بما يتوافق مع متطلبات إعادة الإعمار مع تعزيز آليات التعاون بين المؤسسات التعليمية والجهات المعنية بإعادة الإعمار.

التوصيات:

1. إجراء دراسات شاملة لتحديد الاحتياجات الفعلية من المهارات التقنية والفنية اللازمة لإعادة الإعمار في ليبيا.
2. تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية في المؤسسات التقنية والفنية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجات إعادة الإعمار.
3. تعزيز التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني والجهات المعنية بإعادة الإعمار لضمان التوافق بين المخرجات والاحتياجات.
4. تحسين البنية التحتية والموارد المادية والبشرية لمراكز التعليم والتدريب التقني والفني بتخصيص الميزانيات الكافية والتأهيل المستمر وإنشاء شركات ومؤسسات لإعادة الإعمار ومختبرات متطورة.
5. تطوير برامج تدريبية قصيرة المدى ومتخصصة لتأهيل وتدريب العمالة المحلية في المجالات الفنية والتقنية اللازمة لإعادة الإعمار.
6. إنشاء مراكز تدريب متنقلة في المناطق المتضررة لتقديم الخدمات التدريبية بالقرب من مواقع إعادة الإعمار.

7. تشجيع المؤسسات التعليمية والتدريبية على إجراء بحوث وشراكات مع الجهات المعنية بإعادة الإعمار لتطوير الحلول والابتكارات التقنية المناسبة.
8. تخصيص حوافز ومنح دراسية للطلاب والمتدربين في التخصصات المرتبطة بإعادة الإعمار لتشجيع الالتحاق بهذه المجالات.
9. إنشاء نظام لتوظيف وتشغيل الخريجين والمتدربين في مشاريع إعادة الإعمار بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات المنفذة.

المراجع:

1. البنك الدولي (2016) تقرير ليبيا: شراكة القطاع العام والخاص لضرورة لتوظيف الشباب والنساء، مجموعة البنك الدولي، متاح على :
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/05/03/public-private-partnerships-for-jobs-in-libya-are-key-for-youth-and-women>
2. البنك الدولي (2016) تقرير: ديناميكيات سوق العمل الليبي. متاح على الرابط :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=LY>
3. البنك الدولي (2019) تقرير التعليم والمهارات من أجل التنمية الاقتصادية في ليبيا. متاح على الرابط :
<https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/education-and-skills-for-economic-development-in-libya>
4. البنك الدولي (2021) تقرير بعنوان: ليبيا إعادة الإعمار والتعافي بعد النزاع، واشنطن البنك الدولي، متاح على :
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35585>
5. البنك الدولي (2021) تقرير: فرص التنمية في ليبيا: خريطة الطريق إلى الاستقرار والازدهار، متاح على :
<https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/development-opportunities-in-libya>
6. البنك الدولي (2021) تقرير إعادة بناء ليبيا: نحو اقتصاد أكثر شمولاً وتنافسية.
7. البنك الدولي (2024) تقرير: التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في ليبيا، تقييم مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضرار الفيضانات الكارثية في ليبيا، متاح على :
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/01/24/joint-world-bank-eu-un-report-assesses-damages-caused-by-catastrophic-flooding-in-libya>
8. المجمع القانوني الليبي . تشريعات . قوانين . قرارات . لوائح. هدفه أرشفة وحفظ التشريعات الليبية لمدة تزيد عن 72 عاما من أجل فائدة الأجيال الحالية والقادمة الرابط الإلكتروني/ <https://lawsociety.ly/> :
9. إسماعيل الذويبي (2024) علاقة السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني باحتياجات سوق العمل في ليبيا 2011-2023، المؤتمر العلمي الثاني للمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات تحت عنوان: (الاقتصاد الليبي المقدرات والتحديات والمآلات) 2024/9/30، طرابلس.
10. الأمم المتحدة (2021) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، إعادة إعمار ليبيا: رؤية استراتيجية .
https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/rebuilding-libya--a-strategic-vision.html
11. الأمم المتحدة (2021) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير دور القطاع الخاص في إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا، متاح على- <https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/library/private-sector-role-in-reconstruction-and-development-in-libya.html> :
12. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) (2011) تقرير بعنوان "دعم إعادة التأهيل والتنمية في مناطق ما بعد النزاع"، متاح - https://www.unido.org/sites/default/files/2011-10/UNIDO_Post-Conflict_Development_0.pdf
13. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2020) التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا: تعزيز الملاءمة والجودة. متاح <https://www.oecd.org/countries/libya/technical-and-vocational-education-and-training-in-libya-b5d13686-en.htm>
14. منظمة العمل الدولية (2015) تقرير حول مستقبل العمل. متاح على الرابط التالي :
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_379097.pdf

15. منظمة العمل الدولية (2018) تقرير سياسات التعليم والتدريب في ليبيا: التحديات والفرص. جنيف: منظمة العمل الدولية. متاح على الرابط-https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_633285.pdf
16. منظمة العمل الدولية (2019) مبادئ توجيهية بشأن التعليم والتدريب المهني والتقني من أجل إعادة البناء بعد الأزمات. متاح على الرابط-https://www.ilo.org/skills/pubs/WCMS_673572/lang-en/index.htm
17. منظمة العمل الدولية (2021) تقرير: مستقبل العمل في ليبيا: بناء اقتصاد مستدام وشامل، متاح على الرابط: https://www.ilo.org/global/topics/future-of-work/country-profiles/libya/WCMS_764187/lang-en/index.htm
18. منظمة العمل الدولية (2021) تقرير "التعليم والتدريب من أجل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في ليبيا"، الرابط-https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_767408.pdf
19. منظمة العمل الدولية (2021) تقرير: إعادة البناء والتدريب المهني في بيئات ما بعد الأزمات. متاح على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_794543.pdf
20. منظمة اليونسكو (2018) التعليم والتدريب التقني والمهني: من أجل التنمية المستدامة - نحو جدول أعمال متكامل. متاح <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265495>
21. منظمة اليونسكو (2018) تقرير "التعليم والتدريب التقني والمهني لإعادة الإعمار في الدول المتضررة من النزاعات"، متاح على <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265990>
22. منظمة اليونسكو (2021) تقرير التعليم والتدريب المهني والتقني في ليبيا: التحديات والفرص. متاح على الرابط: <https://en.unesco.org/news/unesco-report-vet-libya-challenges-and-opportunities>
23. مؤسسة التدريب الأوروبية (2014) عملية تورينو 2014 ليبيا رابط إلكتروني: https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/C9C7840720BD6BD2C1257DEA004F4C18_TRP%202014%20Libya_AR.pdf